

Distr.: General
2 February 2018
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي

مذكرة مقدّمة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، سليمان بلدو، الذي يشمل الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويستند التقرير إلى المعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل كل من حكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهيئات الأمم المتحدة ومصادر أخرى، وخاصة منظمات المجتمع المدني، وذلك أثناء زيارته التاسعة إلى مالي في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-01553(A)



* 1 8 0 1 5 5 3 *

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي

المحتويات

الصفحة		
٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - الحالة العامة في البلد
٣	ألف - السياق السياسي
٤	باء - الحالة الأمنية
٧	جيم - استمرار التحديات في مجال مناهضة الإفلات من العقاب
٩	ثالثاً - حالة حقوق الإنسان
٩	ألف - الحقوق المدنية والسياسية
١٢	باء - النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها
١٣	جيم - حالة المرأة
١٣	دال - وضع الطفل
١٤	هاء - حالة السجن
١٥	واو - اللاجئون والمشردون داخلياً
١٥	زاي - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٥	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
١٥	ألف - الاستنتاجات
١٦	باء - التوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/٣٩ المعتمد في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، والذي مدد المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي لعام واحد بهدف مساعدة حكومة مالي فيما تتخذه من إجراءات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وطلب إليه تقديم تقرير إلى المجلس في دورته السابعة والثلاثين.
- ٢- وفي هذا التقرير، الذي يشمل الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، يقدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، سليمان بلدو، عرضاً عن زيارته التاسعة لمالي في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويستند التقرير إلى معلومات تم تجميعها بعد الحصول على إذن من السلطات الحكومية والهيئات التابعة للأمم المتحدة العاملة في البلد والجمعيات الوطنية والدولية المعنية بالقضايا الإنسانية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن شهادات من جمعيات وأسر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- ٣- ويود الخبير المستقل أن يتقدم بالشكر إلى حكومة مالي على تيسير إقامته في البلد وتمكينه من الاجتماع بجميع المسؤولين على الصعيد الوطني والمحلي الذين طلب مقابلتهم. والتقى الخبير المستقل خلال زيارته التاسعة، على غرار زيارته السابقة، بمسؤولين رفيعي المستوى، من بينهم وزير العدل، والنائب العام، ووزير حقوق الإنسان وإصلاح الدولة.
- ٤- والتقى الخبير المستقل كذلك برئيس لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ورئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٥- وتباحث الخبير المستقل مع ممثلين عن المجتمع المدني، وجمعيات الضحايا في شمال مالي، وأعضاء جمعية للشباب، وكذلك مع ممثلين عن تنسيقية الحركات الأزدادية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وهيئات تابعة للأمم المتحدة.
- ٦- ويود الخبير المستقل أن يتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد النظيف، وموظفي شعبة حقوق الإنسان والحماية بالبعثة. وكان الدعم التقني واللوجستي المقدم من منظومة الأمم المتحدة في مالي ضرورياً لتيسير الزيارة التاسعة للخبير المستقل ونجاحها.

ثانياً - الحالة العامة في البلد

ألف - السياق السياسي

- ٧- يلاحظ الخبير المستقل، بعد مضي أكثر من سنتين على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، عدم إحراز تقدم يذكر في تنفيذه، وذلك بسبب انعدام الثقة والتشاور بين الأطراف الموقعة. ويشير إلى أن سفراء الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن وغيرهم من سفراء مجموعة البلدان الخمسة زاروا مالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء

التأخر الشديد في تنفيذ الأحكام الأساسية للاتفاق. وأشاروا إلى وجود خطر حقيقي يندرج بضياء ما أحرز من تقدم حتى الآن، إذا لم يحدث زخم إيجابي جديد.

٨- وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أقر مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٤ الذي أنشأ نظام جزاءات محددة الأهداف لمالي يفرض حظراً على السفر وتجميد أصول الكيانات الأشخاص المنخرطين في أفعال أو سياسات تهدد السلم أو الاستقرار في مالي. ومع ذلك، يلاحظ الخبير المستقل أن فعالية نظام الجزاءات تتوقف إلى حد بعيد على تعاون البلدان الأخرى، ولا سيما الدول المتاخمة لمالي، إذا استدعى الأمر تطبيق حظر السفر و/أو تجميد الأصول.

٩- ويلاحظ الخبير المستقل أن مجلس الوزراء قرر تأجيل الانتخابات المحلية والإقليمية المقرر عقدها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وذلك قبل يوم واحد من زيارته الأخيرة إلى مالي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان العديد من زعماء المعارضة يشككون في توفر الظروف الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات. وبرت حكومة مالي قرارها بضرورة إجراء انتخابات شاملة وسلمية، والعمل على تبديد شواغل جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في العملية الانتخابية.

١٠- وتم تأجيل الاستفتاء بشأن التعديلات الدستورية المقترحة الذي كان من المقرر تنظيمه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويلاحظ الخبير المستقل أن تعديل دستور عام ١٩٩٢، وهو أول دستور يُعتمد منذ ٢٥ عاماً، كان الغرض منه تنفيذ التزامات محددة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي المبرم في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٥. غير أن آلاف المواطنين احتجوا على هذا التعديل، وكان بينهم عدد من زعماء المعارضة ورؤساء وزراء سابقون ونقايون.

باء- الحالة الأمنية

١١- يلاحظ الخبير المستقل أن حالة الطوارئ السارية في مالي دون انقطاع تقريباً منذ الهجوم الذي شنّه جهاديون على فندق كبير في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قد مُدّدت لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ووفقاً للسلطات المالية، فإن هذا القرار يمليه استمرار التهديدات الإرهابية في وسط البلد، والتي قد يتسع نطاقها لتشمل مناطق أخرى من مالي. ويعرب الخبير المستقل عن قلقه إزاء الهجمات الإرهابية المتكررة وغير المتناظرة ضد قوات الدفاع والأمن المالية ومسؤولي الدولة والقوات الدولية.

١٢- ويشير الخبير المستقل إلى وقوع هجوعين يوم وصوله إلى مالي، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أديا إلى مقتل أربعة من جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وجندي مالي، بالإضافة إلى وقوع عشرين جريحاً. وأسفر الهجوم الأول في منطقة مينكا في الجزء الشمالي الشرقي من البلد عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وجندي مالي. وجرح ستة عشر من أفراد قوة حفظ السلام وموظف مدني تابع لبعثة الأمم المتحدة في مالي. أما الهجوم الثاني، والذي استهدف قافلة لبعثة الأمم المتحدة في شمال دويتنزا (وسط البلد)، فقد أسفر عن مقتل أحد أفراد قوة حفظ السلام وإصابة ثلاثة آخرين بجروح خطيرة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقدم مسلحان مجهول الهوية على قتل مرشد غابات في سن الحادية والعشرين وموظف تابع لوزارة الزراعة يبلغ من العمر ثلاثين عاماً في منطقة سيغو. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تعرضت حافلة ركاب للإصابة بلغم بالقرب من أنسونغو في شمال مالي، فأدى الانفجار إلى

مقتل أربعة مدنيين، بينهم فتاة، ووقوع عدد من المصابين. وكان ركاب الحافلة في طريقهم إلى سوق أسبوعي في البلدة.

١٣- ومنذ بداية عام ٢٠١٦، أدى التوسع التدريجي لنطاق العنف وانعدام الأمن في المناطق الوسطى إلى زيادة تعقيد الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة في مالي. أما دخول الجماعات المتطرفة والعنيفة إلى بعض الأجزاء من مالي والسيطرة عليها، في غياب السلطات المالية، فيثير الكثير من المخاوف بشأن قدرة حكومة مالي على استعادة السيطرة على تلك المناطق لضمان حماية السكان. وفي بعض المناطق، يساهم استمرار انعدام الأمن في عدم إرسال الموظفين إليها، وإرغام الجهات الفاعلة الإنسانية والأسر والسلطات السياسية والقضائية على مغادرتها.

١٤- ويلاحظ الخبير المستقل تسجيل ٤٣٩ حادثة أمنية على الأقل في منطقتي موبتي وسيغو بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٧، أي بمتوسط بين ٥٠ و ٦٠ حادثة في الشهر. ومن التهديدات الرئيسية الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تستخدم ضد قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة؛ وحالات الاختطاف؛ والخطب الدينية المتطرفة وفرض الشريعة الإسلامية؛ والاعتداءات البدنية في شكل جزاءات جنائية، فضلاً عن عمليات القتل التي تستهدف أشخاصاً بعينهم. وقد أسفرت هذه الحوادث عن مقتل ٢٠٩ أشخاص على الأقل، بينهم ١٤١ مدنياً، وأدت إلى إصابة ١٢٦ شخصاً بينهم ٥٢ مدنياً.

١٥- وفي ١٥ تموز/يوليه، اقتحم عشرات المتطرفين المسلحين قرية سامباولو في منطقة موبتي، وطلبوا من رئيس القرية تجميع السكان في المسجد. وخطبوا فيهم لمدة ساعة عن الإسلام بصورة مفعمة بالتطرف، بما في ذلك التطبيق الصارم للشريعة على النساء، وأكدوا عزمهم على محاربة كل رموز سلطة الدولة، بما في ذلك الأفراد الذين يرتدون الزي الرسمي، والأشخاص الذين يعملون مع الحكومة أو من أجلها. كما هددوا بالانتقام من أي شخص يحاول الإبلاغ عنهم. وأبلغ الخبير المستقل أيضاً بأن هذه العناصر المسلحة قد أنشأت "محاكم" في منطقة ديالوب أصدرت أحكاماً تستند إلى الشريعة الإسلامية لتسوية النزاعات المتعلقة بالديون والأراضي والنزاعات الطائفية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أقدم مسلحون مجهولون على متن قارب على مهاجمة إحدى القرى وأتلفوا العديد من أجهزة المذياع والتلفزيونات الخاصة بالمدنيين. ثم حذروا السكان من الاستماع إلى الموسيقى، وقالوا إن من يُضبط متلبساً بمخالفة هذا التوجيه أو أي من التعليمات الأخرى (استناداً إلى تفسيرهم للشريعة) سيعرض نفسه لعقوبة قاسية.

١٦- وتتسم الحالة الأمنية في مدينة كيدال وفي معظم منطقة كيدال بوقوع العديد من الجرائم المنظمة. وشهدت مدينة كيدال لوحدها أكثر من ٢٠ حالة نهب منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتم في معظم الحالات استهداف موظفي منظمات إنسانية وعشرات المدنيين، بمن فيهم موظفون تابعون لبعثة الأمم المتحدة. والسمة الرئيسية لهذه الأفعال أنها نفذت في وضوح النهار.

١٧- وأعرب الخبير المستقل عن صدمته إزاء زيادة عدد الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وتأثير ذلك على السكان. فعلى سبيل المثال، أقدم ثلاثة مسلحين مجهولي الهوية، حوالي الساعة الرابعة من صباح يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على مدهمة منزل يسكنه تسعة من موظفي المنظمات الإنسانية، بما في ذلك اللجنة الدولية للإنقاذ ومنظمة أطباء العالم، وسرقوا ستة هواتف محمولة. ويُعتقد أن المهاجمين قيدوا أحد ساكني المنزل وأجبروه على إرشادهم

إلى غرف بقية الساكنين. وبعد تجميع كل الساكنين، هددوهم بالقتل وقالوا إنهم لم يقدموا في السابق على قتل أي موظف أثناء عمليات السرقة التي استهدفت اللجنة الدولية للإنقاذ، غير أن أي نوع من المقاومة سيضطرهم إلى اللجوء إلى القتل. وكانت تلك الحادثة هي عملية السطو المسلح الرابعة التي استهدفت اللجنة الدولية للإنقاذ منذ عام ٢٠١٧. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن تخفيض أنشطتها إلى حد كبير في كيدال اعتباراً من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بسبب انعدام الأمن في المنطقة. وصدر هذا الإعلان بعد عدة أيام من محاولة سطو مسلح وقعت يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ استهدفت أحد المقار السكنية الخاصة باللجنة في كيدال، وكان ذلك آخر هجوم من سلسلة هجمات استهدفت منظمات دولية وأعضاء من بعثة الأمم المتحدة في مالي ومدنيين. وقالت لجنة الصليب الأحمر الدولية إن تخفيض أنشطتها لن يؤثر في الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى المراكز الجراحية التابعة للمركز الصحي الخاص بالحالات المحوّلة.

١٨- وأبلغ الخبير المستقل بتعرض مركبة نقل مدينة لهجوم يوم ١٥ تموز/يوليه نفذه أربعة مسلحين مجولي الهوية كانوا على متن دراجتين ناريتين في منطقة مينكا - تنديرمين. وأقدم المهاجمون على إطلاق النار وإصابة أحد الركاب وجردوا الآخرين من مقتنياتهم، وبخاصة النقود والحواسيب المحمولة. وأبلغ الضحايا أفراد الدرك في مياناكا ولكن لم يجر فتح أي تحقيق في الحادثة.

١٩- وأبلغ الخبير المستقل بأن عمليات الاعتقال، ولا سيما في منطقة دوينزا (موتبي)، استهدفت أشخاصاً ينتمون إلى جماعة الفولا التي يُعتقد أنها على صلة بالجماعات الإرهابية المسلحة. وخلال شهر أيار/مايو ٢٠١٧، اعتقلت السلطات الوطنية ١١٢ شخصاً على الأقل بسبب أعمال إرهابية في منطقة موتبي، كان من بينهم ١٠٨ رجال وامرأتان وطفلان (صبيان). وتمكنت شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي من تحديد الأصول الإثنية لـ ١٠٦ من المعتقلين (١٠٠ من الفولا، وأجنيبان، و٤ من السونغاي). ويقول معظم المحتجزين من جماعة الفولا أن جماعتهم تستهدف بشكل خاص خلال العمليات التي تشنها السلطات المالية. ويجدر القول إن العمليات التي تنفذها قوات الدفاع والأمن تساهم بشكل كبير في زعزعة المنطقة وتأجيج نزعة التطرف لدى السكان المحليين الذين يفقدون الثقة في هذه القوات بسبب ما ترتكبه من انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان خلال تنفيذ عملياتها، وبسبب الإفلات من العقاب الذي تسمح به السلطات الوطنية في تعاملها مع الملفات المتعلقة بقوات الأمن المالية.

٢٠- وأدى غياب السلطات الإدارية والأمنية المحلية في معظم المناطق إلى إضعاف سيادة القانون وزيادة تعرض السكان لجميع أشكال الانتهاكات. فالمناطق المعزولة التي تلوذ بها الجماعات المسلحة تساعد على ارتكاب كافة أنواع التجاوزات والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢١- ويشعر الخبير المستقل بالارتياح لإطلاق سراح ستيفن ماغون، من جنوب أفريقيا، في أواخر تموز/يوليه، بعد أن كان رهينة على مدى ست سنوات لدى تنظيم القاعدة، ويؤكد أن الجماعات المسلحة ما زالت تحتجز خمس عشرة رهينة، بينهم ماليون ومواطنون من دول أخرى.

جيم- استمرار التحديات في مجال مناهضة الإفلات من العقاب

٢٢- في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أدانت محكمة جنايات باماكو عليو مهمان توريه، الذي كان قد نصب نفسه رئيساً للشرطة الإسلامية في غاو بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وشكل ذلك خطوة كبيرة في مكافحة الإفلات من العقاب. وتمت ملاحقة السيد توريه أيضاً بارتكاب جرائم حرب، ولكن المحكمة لم تؤيد في نهاية المطاف وقوع هذه الجريمة. وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية، التي أدانت أحمد المهدي الفكي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهو أحد أعضاء الشرطة الإسلامية في تمبكتو عام ٢٠١٢، بسبب تدمير تسعة أضرحة وأحد المساجد في تمبكتو، قضت في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ بأن يدفع تعويضات قيمتها ٢,٧ مليون يورو عن الأضرار التي وقعت. وأعرب الخبير المستقل عن ارتياحه لأن المحكمة الجنائية الدولية أقرت بأن تدمير تلك الصروح المحمية قد تسبب في معاناة للأشخاص في مالي والمجتمع الدولي، وأمرت بدفع تعويضات فردية وجماعية ورمزية لمجتمع تمبكتو.

٢٣- ومع ذلك، لم يلاحظ حدوث تطورات كبيرة على الصعيد القانوني منذ التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي التزمت فيه الحكومة بوضع حد للإفلات من العقاب. ولا يزال معظم المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يتمتعون بالإفلات من العقاب. ومن بين الأسباب الرئيسية للإفلات من العقاب، يمكن ذكر ما يلي: الافتقار إلى الأمن في وسط وشمال البلد؛ وعدم وجود نظام لحماية القضاة؛ وعدم كفاية الموارد البشرية واللوجستية المتاحة لنظام القضاء؛ وعدم كفاية تأهيل الموظفين القضائيين وارتفاع تكاليف التقاضي في إطار الإجراءات القضائية.

٢٤- وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقف عمل الهيئات القضائية والمحاكم في المناطق الشمالية أدى إلى تباطؤ سرعة التحقيقات والإجراءات. وفي الواقع، أمرت المحكمة العليا، بموجب قرارين صدر في تموز/يوليه ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بتوقف عمل المحاكم الواقعة في مناطق النزاع المسلح على أن تحل محلها المحكمة الابتدائية التابعة للدائرة الثالثة في باماكو. ومع ذلك، وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، صدر قرار من المحكمة العليا بإعادة الولاية القضائية الإقليمية لمحاكم المنطقة الشمالية، حتى وإن لم تكن قد بدأت عملها بعد. غير أن الحالة الأمنية المتقلبة للغاية لم تسمح حتى الآن بعودة القضاة بصورة فعالة إلى المناطق الشمالية. ولهذا السبب، فإن العديد من الملفات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان لا تزال معروضة بحكم الواقع على المحكمة الابتدائية للدائرة الثالثة في باماكو، والتي لم تعد لديها صلاحية مواصلة التحقيق.

٢٥- ونظراً لتزايد انعدام الأمن، تم نقل قاضي محكمتي الصلح اللتين تشمل ولايتيهما منطقة تينينكو ويووارو إلى محكمة الاستئناف في سيفاربه. ونتج عن هذا التدبير حرمان المتقاضين الخاضعين للولاية القضائية لهاتين المحكمتين من الوصول الفعال إلى القضاء، وإبطاء التحقيقات والإجراءات. ومن المحتمل أن تؤدي الأسباب نفسها إلى نقل قضاة منطقة جينيه ودويتنزا وكورو إلى سيفاربه. وقد يسرت بعثة الأمم المتحدة في مالي إنشاء لجنة قضائية مكلفة بالتصدي للتحديات المرتبطة بالوصول إلى العدالة. وعموماً، لا يزال يُنظر إلى النظام القضائي على أنه غير نزيه، مما يؤدي إلى انعدام ثقة السكان فيه.

٢٦- وقدمت الرابطة المالية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان شكوى في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب باسم ٨٠ امرأة تعرضن للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، ولكن القضية لا تزال متعثرة. وقد ارتكبت هذه الجرائم خلال احتلال شمال مالي من قبل الجماعات المسلحة المتمردة الانفصالية الإرهابية في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وعلم الخبير المستقل أن عدم تعاون السلطات وتعثر الوصول إلى المناطق والأفراد المعنيين هما سبب هذا المأزق. ولم يُحرز تقدم في الشكوى المقدمة من هذه المنظمات في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ باسم ٣٣ من ضحايا الجرائم الدولية المرتكبة أثناء قيام الجماعات المسلحة باحتلال مدينة ومنطقة تمبكتو في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وتستهدف هذه الشكوى ١٥ شخصاً يُزعم أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ورحب الخبير المستقل باستماع قاضي التحقيق إلى بعض الأطراف المدنية، لكن لم يفتح أي تحقيق منذ أكثر من ستة أشهر. وأُبلغ بأن التحقيقات توقفت بشكل فعلي في الوقت الحالي، بسبب عدم توفر الإرادة السياسية والقضائية.

٢٧- ويرحب الخبير المستقل بقرار بعثة الأمم المتحدة في مالي المتعلق بتقديم الدعم لتحالف يتألف من ست رابطات ضحايا وثلاثة مكاتب تنسيق إقليمية تقدم المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية لـ ١١٥ من ضحايا العنف الجنسي في مناطق موبتي وغاو وتمبكتو.

٢٨- ويلاحظ الخبير المستقل أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي أيضاً الآلية الوطنية لمنع التعذيب، لديها ولاية قوية فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما يشمل إمكانية معالجة الشكاوى الفردية. وتم تعيين المفوضين الجدد في أيار/مايو ٢٠١٧، وبدأوا مباشرة عملهم في هذا التاريخ. ويرحب الخبير المستقل بالدعم التقني المقدم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي، وذلك عن طريق تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات خلال الفترة من ١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد أتاححت حلقة العمل هذه فرصة تحديد المجالات الاستراتيجية، وأدت إلى صياغة ورقة غير رسمية بشأن عمل اللجنة، ولا سيما الخطة الاستراتيجية وآلية معالجة الشكاوى، فضلاً عن وضع دليل لزيارة أماكن الاحتجاز والحرمان من الحرية.

٢٩- وأُبلغ الخبير المستقل بأن بعض المشتبه فيهم نُقلوا إلى باماكو منذ بدء العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب، دون المرور عبر مكتب المدعي العام في موبتي. وهذه الحالة لا تساعد المدعي العام للدولة على الإحاطة ببعض الملفات التي تخرج عن نطاق سيطرته. وبالإضافة إلى ذلك، تُنقذ الدوريات في إطار هذه العمليات العسكرية دون إشراك قوات الدرك التي يفترض أن تؤدي مهام الشرطة القضائية. ويؤدي هذا الوضع إلى حدوث عمليات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني.

٣٠- ويعرب الخبير المستقل عن ارتياحه للتطور الذي يشهده تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وبدأت اللجنة مرحلة العمل الفعلي بتجميع الإفادات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتم تجميع أكثر من ٦٠٠٠ إفادة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وستطرح مسألة تمديد ولاية اللجنة لتمكينها من إجراء تحقيقات وجلسات استماع عامة. ويعترف الخبير المستقل بأن توسيع نطاق لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من خلال أفرعها الإقليمية الخمسة كان مصحوباً بجملة في وسائل الإعلام بشأن ولايتها، ولكنه يشجعها على اعتماد سياسة اتصالات تتسم

بالمزيد من الديناميكية. كما يشجع اللجنة على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية الضحايا والشهود، في إطار ولايتها والأنشطة التي ينبغي أن تضطلع بها. وينبغي وضع نظام فعال لإدارة المعلومات بغية تيسير تصنيف الانتهاكات التي ارتكبتها مختلف الأطراف وصياغة تقرير نهائي بهذا الشأن.

٣١- وتم الترحيب بقرار الأمين العام المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ المتعلق بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وسيعهد إلى هذه اللجنة، التي ستتألف من ثلاثة أعضاء، مهمة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتجاوزات وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكبة في جميع أراضي مالي خلال الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتاريخ إنشاء اللجنة. وستقدم تقريراً بعد عام من بدء عملها الفعلي. وستدعم هذه اللجنة الجهود التي تبذلها السلطات المالية لمكافحة الإفلات من العقاب.

٣٢- ويرحب الخبير المستقل بالتعهد الذي قطعه وزير دفاع مالي، في أعقاب الادعاءات التي وثقتها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، بالتحقيق في التجاوزات الخطيرة التي يزعم أنها ارتكبت على أيدي قوات الأمن أثناء العمليات في وسط مالي. وعلم الخبير المستقل أيضاً بأن وزير الدفاع التزم باتخاذ عدد من التدابير الأخرى الهامة لمنع قوات الأمن المنخرطة في العمليات من الوقوع في انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وتشمل هذه التدابير الطلب رسمياً من قادة القوات تسليم قوات الدرك المساعدة أي شخص يقبض عليه أثناء العمليات العسكرية من أجل التحقيق معه؛ والطلب رسمياً من جميع وحدات الدرك المساعدة إعداد تقرير شهري عن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان؛ ومواصلة تدريب وتوعية أفراد القوات المسلحة في مجال حقوق الإنسان.

٣٣- ويلاحظ الخبير المستقل أن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قامت بزيارة إلى مالي استغرقت يومين. وخلال الزيارة التي استمرت من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اجتمعت فاتو بنسودة بجميع القادة العسكريين من أجل تسليط الضوء على الانتهاكات ضد المدنيين التي وثقتها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. وأكدت أيضاً استمرار التحقيقات في الجرائم الأخرى، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

٣٤- يلاحظ الخبير المستقل بارتياح التزام مالي باحترام حقوق الإنسان. ومالي قد صدقت على تسع من المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وستة بروتوكولات اختيارية تتعلق بحقوق الإنسان. وهو يشعر بالارتياح لأن مالي اعتمدت سياسة وطنية في مجال العدالة التقليدية، وسياسة وطنية لحقوق الإنسان، وسياسة وطنية للشؤون الجنسانية، علاوة على قيامها بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتم في نيسان/أبريل ٢٠١٧ إنشاء وزارة جديدة لحقوق الإنسان، ما يشكل خطوة أخرى هامة نحو تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

٣٥- ومع ذلك، فإن حالة حقوق الإنسان في وسط وشمال البلد لا تزال تشهد العديد من التجاوزات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها العديد من الجهات الفاعلة. ويلاحظ الخبير المستقل أن حالة الطوارئ السارية في مالي دون انقطاع تقريباً منذ الهجوم الذي استهدف فندق راديسون بلو في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قد مُدّدت لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١- انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية

٣٦- هناك العديد من التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان (بينها تقرير صدر حديثاً عن منظمة هيومن رايتس ووتش عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق عمليات القوات المسلحة المالية في منطقة موندورو في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧) التي تسلط الضوء على انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وشمل ذلك إعدامات تعسفية نُفذتها عناصر القوات المسلحة التابعة للمنطقة السادسة خلال عمليات مكافحة الإرهاب. وتُتهم القوات المسلحة المالية بأنها مسؤولة عن إعدامات بإجراءات موجزة راح ضحيتها ١٣ شخصاً على الأقل تم العثور على رفاتهم في مقابر جماعية في وسط البلد.

٣٧- وعمليات مكافحة الإرهاب التي تنفذها قوات الدفاع والأمن المالية في هذه المنطقة قد أسفرت عن إعدامات بإجراءات موجزة وحالات اختفاء قسري وممارسات تعذيب وإساءة معاملة واعتقالات تعسفية. وكان غالبية الضحايا من شعب الفولا. وتحققت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي من الادعاءات المتعلقة بقيام قوات الدفاع والأمن المالية بتنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة في دائرة دوينتزا راح ضحيتها ١٣ شخصاً معظمهم من شعب الفولا، بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٣٨- وخلال عمليات مكافحة الإرهاب التي شنتها القوات المسلحة المالية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، وقع ٤٣ شخصاً على الأقل ضحايا للاختفاء القسري، وتعرض ما لا يقل عن ٣٠ شخصاً للتعذيب (بما في ذلك تعرض ١٠ أشخاص لعمليات إعدام وهمي) أو سوء معاملة. ومن بين ١١٢ شخصاً أُلقي القبض عليهم أثناء خمس موجات اعتقالات، تمكنت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة من تحديد إثنية ١٠٦ منهم، كان من بينهم ١٠٠ شخص (أي ٩٤ في المائة) من شعب الفولا.

٣٩- ويعرب الخبير المستقل عن قلقه الخاص إزاء حادث وقع في ٢ أيار/مايو ٢٠١٧ قام خلاله أفراد من القوات المسلحة المالية بتوقيف واحتجاز ١٧ شخصاً من شعب الفولا، بينهم امرأتان، خلال عملية في منطقة موبتي. وقُتل أربعة من المشتبه بهم أثناء نقلهم من موبتي إلى سيفاربه. وهذه الحالة تثير قلقاً بشأن المشتبه فيهم الذين لقوا حتفهم أثناء وجودهم في عهدة القوات المسلحة المالية.

٤٠- وأبلغ الخبير المستقل بحالات محتملة لجأت فيها قوات الأمن المالية إلى استخدام القوة بصورة مفرطة. وعلم بوفاة سائق شاحنة وبحالة ثلاثة مدنيين آخرين أصيبوا بجروح خلال عملية للشرطة في منطقة باماكو. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، يُدعى قيام رجل شرطة بالاعتداء على سائق شاحنة عند إحدى نقاط التفتيش. وتدخل بعض المدنيين الذين كانوا عند نقطة التفتيش واعتدوا على رجل الشرطة انتقاماً لسائق الشاحنة. وعندما هرب الشرطي، هجمت

الحشود على مركز شرطة الدائرة الثالثة في باماكو. ويُزعم وقوع ضحايا آخرين بسبب استخدام قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية لتفريق الحشود. وأبلغ الخبير المستقل أيضاً بحالة رجلين قتلا على يد أحد أفراد الدرك في منطقة موبتي ليلة ٣٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧. وقد فتحت قوات الدرك تحقيقاً في حادثة إطلاق النار، بيد أن الخبير المستقل يود إجراء تحقيقات مستقلة من أجل كفالة شفافية ونزاهة التحريات.

٤١- وتلقى الخبير المستقل معلومات عن عملية نفذتها القوات الدولية ليلة ٢٠ تموز/يوليه أوقفت خلالها أكثر من خمسة أشخاص داخل مدينة تمبكتو وخارجها. ووفقاً لبعض المصادر، فإن القوات اقتادت هؤلاء الأشخاص إلى وجهة مجهولة. ومع ذلك، أبلغ الخبير المستقل بأن أربعة منهم قد أطلق سراحهم في اليوم نفسه، بينما أخذ الشخص الخامس على متن طائرة مروحية تابعة لقوة بارخان إلى وجهة مجهولة.

٢- انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة

٤٢- إن تفسير الوعاظ والجماعات المتطرفة للشريعة الإسلامية في جميع دوائر موبتي تقريباً يثير الشكوك بشأن الممارسات العادية لبعض المسلمين، وبخاصة الممارسات المتعلقة بسياق الحياة في مالي. وفي الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، اغتيل أحد الشيوخ في بلدية موندورو لأنه وجه طلابه الدارسين للقرآن لممارسة التسول من أجل الحصول على الأرز. وفي حالات أخرى، تم جلد نساء بسبب الغناء أو الاحتفال بمراسيم الزواج على الطريقة التقليدية (عزف الموسيقى والاختلاط بالرجال). وخلال الاحتفال بعيد الأضحى في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أغارت جماعات متطرفة عنيفة على عدة قرى لمنع الاحتفالات. وقد دفعت هذه الحالة الكثيرين من أفراد المجتمع المحلي إلى الثورة ضد هذه العناصر، مما أدى إلى دوامة من عمليات العنف والانتقام.

٤٣- وأبلغ الخبير المستقل أيضاً بمشاكل ذات صلة بجرية الدين والوجدان تمس الطائفتين المسيحية والمسلمة على حد سواء. وهكذا، شهد الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قيام متطرفين مسلحين في منطقة موبتي الوسطى بتهديد جماعات مسيحية في قريتين وإحراق ثلاث كنائس. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أقدمت عناصر مسلحة مجهولة الهوية غير محددة العدد (يعتقد أنها متطرفة) على مهاجمة قرية أخرى في المنطقة ونهب الكنيسة المحلية قبل إحراقها. ويُعتقد أنهم هددوا المسيحيين وطالبوهم بالتوقف عن ممارسة عقيدتهم، وأمروا الجميع بالامتناع عن التدخين وتعاطي الكحول. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقدم ستة متطرفين على نهب وحرق كنيسة كاثوليكية وكنيسة بروتستانتية في قرية دونا بن في منطقة موبتي. ويلاحظ الخبير المستقل أن المجتمع المسيحي تلقى تهديدات من العناصر المسلحة المتطرفة في المنطقة. وبقيت كنيسة ديدجا (أو بيجا) الواقعة في بلدية أخرى في منطقة موبتي مغلقة منذ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عندما قامت هذه العناصر باقتحام القرية وتهديد رجال الكنيسة. فهذه الأفعال تشكل انتهاكاً خطيراً لحرية الدين والوجدان.

٤٤- وتواصل الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي تجنيد واستخدام الأطفال في صفوفها.

٤٥- ويشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء التقارير التي تشير إلى ضلوع عناصر من الجماعات المسلحة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين في الوقت الذي تدعي فيه توفير

الأمن لهم. وفي ١٨ نيسان/أبريل، يُدعى قيام عناصر من حركة إنقاذ أزواد بإعدام تاجر يبلغ من العمر ٣٠ عاماً وأحد أفراد مجتمع سونغاي في منطقة ميناكا. وأفيد بأن عناصر من حركة إنقاذ أزواد أطلقوا النار على الضحية أمام منزله خلال دورية مشتركة لأنه لم يلتزم بحظر التجول الذي فرضته الجماعات المسلحة على المدينة. وتقوم هذه العناصر بدوريات مشتركة لتأمين المدينة منذ ١٧ نيسان/أبريل. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تخفيض أنشطتها بصورة كبيرة في كيدال اعتباراً من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك عقب صدور قرار بترحيل الموظفين غير الأساسيين بسبب تزايد انعدام الأمن. وأوضحت أن ذلك لن يؤثر على الدعم المقدم من المنظمة إلى المراكز الجراحية التابعة للمركز الصحي للحالات المحولة (المنشآت الوحيدة من هذا النوع في دائرة قطرها ٣٠٠ كيلومتر).

٤٦- وفي مناسبتين، بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧، مُنعت المنظمات الإنسانية الشريكة لوكالات الأمم المتحدة من التنقل بحرية على محور أنيفيس - كيدال بسبب النزاع بين تنسيقية الحركات الأزوادية وجماعة طوارق إماغاد للدفاع عن النفس وحلفاؤهم.

٤٧- ورحب مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٩ (٢٠١٧) بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكان الهدف المعلن لهذه القوة هو مكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل. وفي حين دُشن مقر القوة المشتركة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في سفاريه، في منطقة موبتي، فقد تم التوقيع على اتفاق تعاون قضائي بين البلدان المشاركة في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية في سياق مكافحة الإرهاب في ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ في نيامي، النيجر. وهذا الاتفاق ييسر علاقة التعاون المباشر مع المدعين العامين في المناطق الحدودية بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، فإن المدعي العام في موبتي يمكنه التعاون بسهولة مع نظرائه من بوركينا فاسو.

باء- النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها

٤٨- لا يزال الحبير المستقل يشعر بالقلق إزاء النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها، وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل أحد المخاطر على عملية السلام. وثمة نزاعات تقع بصورة منتظمة بين جماعات الفولا والبامبارا والدوغون في بعض الأجزاء من منطقة موبتي. وقد وقع نزاع طائفي واسع النطاق بين جماعتي الفولا ودوغون في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٧ في دائرة كورو أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٥٥ شخصاً، بينهم ٣٤ من جماعة الفولا. وقُتل معظم هؤلاء (٢٨ شخصاً) نتيجة هجوم عشوائي شنه صيادون من جماعة دوغون (الدوزو) انتقاماً لقتل أحد أعيان الدوزو في المنطقة، وتم توجيه الاتهام للجهاديين من جماعة الفولا في رسالة صدرت بعد وقوع الأحداث.

٤٩- وأبلغ الحبير المستقل بأن الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق نظمت في الآونة الأخيرة، بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اجتماعات قبلية لمحاولة وضع حد للعنف وإيجاد حلول للمسائل الأمنية وحماية المدنيين، بغية تيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

جيم - حالة المرأة

٥٠ - حالة النساء والفتيات في مالي لا تزال تشكل مصدر قلق، وخاصة بالنسبة للاتي يعيشن في شمال ووسط البلد. وفي واقع الأمر، تقوم عناصر مسلحة مجهولة الهوية بمضاعفة الهجمات على وسائل النقل العام على محاور طرق معينة تربط بين أنسونغو وغاو، وأنسونغو وميناكا، وغاو وغوسي، وحتى الحدود مع النيجر. وقد أذان الفريق العامل المعني بمسألة العنف الجنساني هذه الهجمات التي تستهدف الركاب وغالباً ما تنتهي بعمليات اغتصاب منهجي للنساء والفتيات اللاتي يتواجدن لسوء الطالع على متن هذه المركبات. وبالتالي، كثفت بعثة الأمم المتحدة في مالي الدورية الأسبوعية للتصدي لهذا الخطر. ومع ذلك، لا يزال من الصعب وضع نظام دوريات أكثر انتظاماً بسبب مخاطر الألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى.

٥١ - ولا تزال مشاركة المرأة ضئيلة للغاية في الحياة العامة والحياة السياسية، وذلك على الرغم من اعتماد وإصدار القانون رقم ٠٥٢ في نهاية عام ٢٠١٥ من أجل فرض حصة للنساء نسبتها ٣٠ في المائة من المناصب التي يتم اختيار شاغليها عن طريق الانتخاب والتعيين. ومع ذلك، أُبلغ الخبير المستقل بأن جميع القوائم الانتخابية المحلية والخاصة بالبلديات روعيت فيها حصة الـ ٣٠ في المائة، مما سيؤدي إلى زيادة عدد النساء في آليات صنع القرار على الصعيد المحلي. وهذه الدينامية الجديدة يمكن أن تساعد على تحسين وضع النساء والفتيات.

٥٢ - ويشير الخبير المستقل إلى أن مالي ليس لديها أي تشريعات تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مثل الختان، التي تمارس على مدى أجيال. ومع ذلك، فإن حملات التوعية التي نظمتها منظمات المجتمع المدني والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، في إطار شراكة مع وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، أدت إلى قيام ١٠٨٨ قرية من أصل ١٢٠٠٠ قرية في مالي بإعلان تحليها عن هذه الممارسة.

٥٣ - وأفاد الخبير المستقل بأن وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة قد تعهدت، من خلال البرنامج الوطني لمكافحة ختان الإناث، بوضع استراتيجية اتصال وطنية شاملة بشأن العنف القائم على نوع الجنس. ويرحب الخبير المستقل بصياغة مشروع قانون يحظر العنف القائم على نوع الجنس ويشجع السلطات المالية على النظر في اعتماده على وجه السرعة. وأُبلغ بأن مشروع القانون معروض على الحكومة حالياً بغية النظر فيه ثم عرضه على البرلمان للتصويت.

دال - وضع الطفل

٥٤ - الأطفال من ضحايا العنف المباشر وغير المباشر في مالي. وأُبلغ الخبير المستقل بأن ثلاثة أطفال (صبي في الثالثة عشرة وطفلة في التاسعة وطفلة في الثامنة) أُصيبوا بجروح لدى انفجار قبلة في منطقة ميناكا. وكان الأطفال في طريق عودتهم من المرعى مع مواشيهم عندما التقط الصبي القبلة باعتبارها لعبة، فانفجرت في يده وقطعت أربعة من أصابع يده اليمنى وأصابت الفتاتين بجروح في الرجلين والوجه. وتلقى الأطفال الثلاثة الرعاية الطبية في المركز الصحي للحالات المحولة في ميناكا.

٥٥ - وأُبلغ الخبير المستقل بقضية تتعلق بثلاثة أطفال في سن الخامسة وقعوا ضحايا لانفجار جهاز متفجر يدوي الصنع في قرية سنديك أوايوب الواقعة على بعد حوالي ٥٠ كيلومتراً شمال

بلدة سيفاربه في دائرة موبتي. ففي ١٠ تموز/يوليه، انفجر الجهاز المتفجر بينما كان الأطفال يلعبون به. مما أدى إلى مقتل أحدهم وإصابة الاثنى الآخرين بجروح. ونقل الطفلان الجريحان إلى مستشفى موبتي لتلقي العلاج الطبي. وغادرا المستشفى في ١١ تموز/يوليه وعادا إلى قريتهم.

٥٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، عند انتهاء العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، تم إغلاق حوالي ٥٠٠ مدرسة في وسط وشمال مالي بسبب انعدام الأمن وتأثير الجماعات المتطرفة المناهضة للتعليم الرسمي. ونتيجة لذلك، بقي ١٥٠ ألف طفل خارج النظام المدرسي.

٥٧- ويشعر الحبير المستقل بقلق بالغ إزاء تنامي ظاهرة الأطفال والشباب الذين يعيشون في الشوارع في البلد، علاوة على الحالة المثيرة للقلق المتمثلة في تزايد أعداد الأطفال والشباب الذين تتولى رعايتهم منظمات محلية خلال السنوات الأخيرة. وتتعلق هذه الظاهرة بجميع أبعاد احترام حقوق الطفل (التعليم والصحة والغذاء والأمن والسكن، وما إلى ذلك). ويقع أولئك الأطفال ضحايا للإقصاء الاجتماعي ويتعرضون يومياً لتعاطي مواد سمية، وعنف بدني وجنسي، وصددمات نفسية. وثمة أسباب متعددة ومعقدة لهذه المسألة (اقتصادية واجتماعية ودينية وقانونية). وهناك بعض العوامل التي تساهم في حدوث هذه الحالة، وهي الافتقار إلى البنية التحتية (دور الإيواء ومراكز تقديم المشورة، ومراكز التدريب المهني)، وعدم توفر الدعم والافتقار إلى الدعم المباشر. ويشكل عدم توفر التدريب والتخصص للقضاة وموظفي المحاكم وضباط الشرطة القضائية، وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى المسؤولة عن حماية الطفل، عائقاً أمام إعمال حقوق الطفل.

هاء- حالة السجون

٥٨- يشعر الحبير المستقل بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال مظاهرة عنيفة في سجن كانغابا في ١ نيسان/أبريل. وقد تلقى مزاعم مفادها أن قوات السجون استخدمت القوة المفرطة للتصدي للوضع، مما أسفر عن مقتل رجل وجرح خمسة آخرين بالرصاص.

٥٩- ويشعر الحبير المستقل بالارتياح لأن بعثة الأمم المتحدة في مالي سلمت وزارة العدل المالية في ١٩ أيلول/سبتمبر مشروعاً سريع الأثر يرمي إلى حماية حقوق السجناء المعوقين في سجن باماكو المركزي، وذلك خلال احتفال نظمته أحد المنظمات الشريكة في التنفيذ، وهي الاتحاد المالي لذوي الإعاقة. وتبلغ تكلفة المشروع ٥٠٠ ٦١٠ ١٤ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٢٦ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)، ويشمل ثلاثة عناصر رئيسية ترمي إلى إدخال تحسينات كبيرة وجوهرية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السجون: (أ) تدريب موظفي ومديري السجون، وتشديد ممرات منحدرية لتيسير الوصول، وتوفير المعدات (مثل الكراسي المتحركة والعصي) لتحسين إمكانية الوصول والتنقل بكرامة، بما في ذلك إلى دورات المياه.

واو- اللاجئين والمشردون داخلياً

٦٠- لا تزال حالات التشرد معقدة ومتقلبة في مالي. ولا يزال يجري الإبلاغ عن نزوح الأشخاص المقيمين في مناطق الجنوب باتجاه الشمال. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بلغ عدد المشردين داخليا المسجلين في البلدان المجاورة (٨٠٢٥ أسرة) و٣١٦ و١٣٣ لاجئاً من مالي.

٦١- وأبلغ الخبير المستقل بأن بعض المشردين داخلياً يتنقلون بين أماكن تشردهم ومواطنهم الأصلية. ولا تزال ترد تقارير عن حالات تشرد جديدة. والأسباب المذكورة لحالات التشريد الجديدة هي النزاعات الطائفية، وانعدام الأمن والاشتباكات واحتمالات وقوع مواجهات بين الجماعات المسلحة.

زاي- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٢- يولي الخبير المستقل اهتماماً خاصاً لهذه المسائل، لأن احترام حقوق الإنسان أمر لا غنى عنه في إرساء أسس السلام والأمن الدوليين، وفي هذا السياق، يرحب بوضع خارطة طريق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٣- ويشدد الخبير المستقل على أنه ينبغي عدم إهمال هذا الجانب، ويلاحظ احتمال حدوث زيادة في النفقات العسكرية بسبب تدهور الحالة الأمنية في شمال ووسط البلد، وذلك على حساب البرامج الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل المساعدة الإنسانية لا يزال غير كاف.

٦٤- ويلاحظ الخبير المستقل أن غالبية السكان تعيش تحت خط الفقر وأن الخدمات الأساسية، وبخاصة في شمال ووسط البلد، لا تزال محدودة للغاية. وتفاقت حالة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وبخاصة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، في مناطق تمبكتو وكيدال وموبتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والمعدل الوطني لسوء التغذية الحاد قد تجاوز في عام ٢٠١٧ عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٦٥- إن تزايد تأثير الجماعات المتطرفة قد أسهم إلى حد كبير في التدهور السريع للحالة الأمنية. وتكتسب العناصر المسلحة المزيد من الأرض في منطقة موبتي وبدأت تدريجياً في السيطرة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في المناطق التي تعمل فيها. ونتيجة لذلك، يضطر الناس إلى الامتنال للقواعد التي تحددها العناصر المسلحة. ويؤكد الخبير المستقل الحاجة إلى التصدي بصورة منسقة ومتعددة الأبعاد من أجل منع التطرف العنيف وانتشار الشباب من التطرف. واستراتيجية مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تقتصر على الترتيبات الأمنية فحسب، بل ينبغي أن تحاول أيضاً القضاء على الظروف المواتية لانتشار الإرهاب، وكفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون في إطار مكافحة الإرهاب.

٦٦- إن ضعف أو غياب الاستجابة القضائية من جانب الدولة في هذه المناطق يشكل تهديداً حقيقياً لأمن وحياة السكان. ويؤكد الخبير المستقل أن الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني تتعارض مع القانون الدولي العرفي والقانون الإنساني.

٦٧- ويعرب الخبير المستقل عن قلقه إزاء صلاحيات المحاكم التقليدية المؤلفة من زعماء دينيين وقضاة عرفيين، التي تم توسيع نطاق اختصاصاتها ليشمل المسائل الجنائية. ففي منطقتي كيدال وميناكا، تم إصدار وتنفيذ أحكام ذات صلة بالقانون الجنائي، مما يشكل مساراً موازياً خطيراً للعدالة. ويشير الخبير المستقل إلى أن هذا الأمر يبين الحاجة الملحة لاستعادة سلطة الدولة في مالي. وفي غياب وجود سلطة قضائية رسمية، تتولى إقامة العدل هذه المحاكم العرفية المؤلفة من زعماء دينيين وقضاة عرفيين.

٦٨- وأدرج الخبير المستقل في تقريره عدداً من الحوادث الخطيرة التي استهدفت جهات فاعلة إنسانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الهجمات على الجهات الفاعلة الإنسانية تنتهك القانون الإنساني الدولي والعرفي. وتؤثر هذه الهجمات الجبانه على إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الضعفاء.

٦٩- ويود الخبير المستقل التشديد على الدور الأساسي لحقوق الإنسان في عملية السلام ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك في إطار نشر قوات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويؤكد الخبير المستقل أن الهجمات ضد وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية، وعرقلة الأنشطة الإنسانية، تشكل جرائم حرب ويجب أن تتوقف.

٧٠- ويشيد الخبير المستقل بالدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في توجيه انتباه المجتمع الدولي نحو طائفة من المسائل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، والجهود الرامية إلى تمكين المواطنين من تحقيق زخم حقيقي يؤدي إلى إحداث تغيير شامل في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بمحاربة تطرف الشباب والتطرف العنيف.

باء- التوصيات

٧١- يؤكد الخبير المستقل توصياته السابقة ويقدم التوصيات التالية.

٧٢- يوصي الخبير المستقل سلطات مالي بما يلي:

(أ) تحسين مشاركة المرأة في عملية السلام؛

(ب) إجراء تحقيقات فورية ونزيهة في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكب في أراضيها، بما في ذلك الادعاءات الموجهة ضد القوات المسلحة المالية، وضمان إدراج اتفاقيات حقوق الإنسان ونظام روما الأساسي في برامج تدريب القضاة والمحامين والمدعين العامين؛

(ج) الشروع في إجراء إصلاحات تشريعية ترمي مؤقتاً إلى توسيع نطاق اختصاص الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية بحيث يشمل حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في

مناطق يحول الوضع الأمني فيها دون عودة عمل القضاء. ومن شأن هذا الإصلاح تسوية تنازع الصلاحيات بين المحكمة الابتدائية للدائرة الثالثة ومحاكم المنطقة الشمالية، والسماح بسرعة النظر في الملفات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي؛

(د) التشجيع على نشر عناصر الدرك، بوصفها شرطة قضائية، بحيث تعمل إلى جانب القوات المسلحة المالية للتأكد من احترام حقوق الأشخاص الموقوفين واحتجازهم بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية؛

(هـ) توفير الموارد الكافية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل كفالة تشغيلها بصورة كاملة وتمكينها من الاضطلاع بدورها كآلية وطنية للحماية من ممارسة التعذيب.

٧٣- ويوصي الخبير المستقل الجماعات المسلحة بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشأن حقوق الطفل، وخاصة فيما يتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والتي تقضي بأن تكف الجماعات المسلحة في جميع الأحوال عن تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة أو استخدامهم في الأعمال القتالية؛

(ب) احترام أحكام الفقرة ٥ من المادة ٧ من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، الموجهة مباشرة إلى الجماعات المسلحة. فهذه الأحكام تحظر على هذه الجماعات بوجه خاص تجنيد أي شخص بالقوة أو اختطاف الرهائن أو احتجازهم أو ممارسة العبودية الجنسية أو الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال.

٧٤- ويوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) مساعدة سلطات مالي على بدء ملاحقات قضائية ضد مرتكبي أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمخرضين عليها، وذلك من أجل مكافحة الإفلات من العقاب؛

(ب) اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ نظام الجزاءات الذي حدده مجلس الأمن في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ومن أجل تطبيق حظر السفر وتجميد الأصول؛

(ج) وضع وتمويل البرامج الداعمة لمكافحة التطرف وتجنيد الشباب.